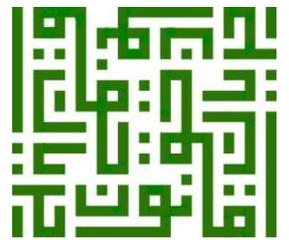


الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

كانون الثاني 2013

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر كانون الثاني للعام 2013، والتي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- برز خلال شهر كانون ثاني من العام 2013 وقوع 22 حالة وفاة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان من أبرزها وقوع 6 حالات وفاة ناتجة بشكل غير مباشر عن انقطاع التيار الكهربائي عن أحد البيوت في قطاع غزة. فنتيجة لقطع التيار الكهربائي لعدم تسديد الديون تم اللجوء لوسائل بديلة وهي الشموع والتي بدورها أحدثت حريقاً في المنزل أدى لحادث مفجع وفاة عائلة بكامل أفرادها الستة احتراقاً بفي حي الشجاعية. إضافة إلى وقوع حالي وفاة نتيجة الصعق بالكهرباء بعد لمس أسلاك الكهرباء المكشوفة.
- كذلك برز التأخير في تنفيذ قرارات المحاكم تحديداً من قبل جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، فقد تلقت الهيئة خلال شهر كانون الثاني 11 شكوى ضد الجهاز المذكور يدعي فيها المواطنون عدم الإفراج عنهم رغم صدور قرارات قضائية بالإفراج وقيامهم بدفع الكفالات المالية المطلوبة. حيث لم يتم الإفراج عنهم إلا بعد مرور عدة أيام.
- برز خلال الشهر الحالي عدد من الانتهاكات بحق الصحفيين وخاصة في قطاع غزة.
- كذلك سجلت الهيئة عدداً من شكاوى ادعاءات التعذيب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة خلال شهر كانون الثاني 22 حالة وفاة منها 12 حالة في قطاع غزة و 10 حالات في الضفة الغربية. توزعت على النحو التالي: حالة وفاة واحدة نتيجة شجارات وخلافات عائلية وقعت في الضفة الغربية.

أُنشِئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 2986958 / 2960241 / 2987536 972 2 2987211 2987211 فاكس: 2264 ، ص.ب. 972 2 2987211

مكتب الشمال : هاتف: 2335668 972 9 فاكس: 972 2335668

مكتب الجنوب : هاتف: 2750549 972 2 فاكس: 0097222295443 / 0097222211120 00972222746885

مكتب غزة : هاتف: 0097282824438 فاكس: 0097282845019

4 حالات وقعت في ظروف غامضة، منها 3 حالات وقعت في الضفة الغربية وحالة واحدة وقعت في قطاع غزة. 10 حالات وفاة وقعت نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، 3 منها وقعت في الضفة الغربية. و 7 حالات وقعت في قطاع غزة. 4 حالات وفاة وقعت في الأنفاق. إضافة الى ذلك وقعت 3 حالات نتيجة الصعق بالكهرباء. لاحظت الهيئة ارتفاعاً في حالات الوفاة مقارنة مع الشهر الماضي وتحديدأ الوفاة بسبب الالهمال وعدم توفر شروط السلامة العامة خصوصاً في حالات الوفاة في الأنفاق وبسبب الصعق بالكهرباء أو استخدام وسائل بديلة للتدفئة والإنارة أقل أماناً من الوسائل الكهربائية.

توضيح لحالات الوفاة:

1. الوفاة في ظروف غامضة:

- بتاريخ 2013/1/9 تم العثور على جثة المواطن أحمد محمد شاهين 27 عاماً من مدينة غزة، ملقاة في مصيف تملكه العائلة على شاطئ البحر في منطقة بيت لاهيا، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور كان قد فقدت آثاره قبل حوالي 12 ساعة من العثور على جثته، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/10 عثر على جثة المواطن شاكر أحمد أبو قضاة 19 عاماً من مخيم عسكر بمحافظة نابلس، معلقاً بحبل بوضع الشنق في الطابق الثاني من منزل العائلة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/29 توفيت المواطنة سهام عبد المجيد صالح 27 عاماً من بلدة بيرزيت بمحافظة رام الله، جراء سقوطها من على سطح عمارة سكنية مكونة من 5 طبقات بجوار منزلها، ووفقاً لمعلومات الهيئة فإنه وبعد مرور ساعة على فقدانها عثر على جثتها بجوار العمارة السكنية، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وما زالت التحقيقات جارية حول ما إذا كان هناك شبهات جنائية وقد تم نقل الجثة إلى الطبيب الشرعي لمعرفة السبب الرئيس للوفاة.

- بتاريخ 2013/1/29 توفي المواطن عماد العالم 25 عاماً من مخيم عقبة جبر بمحافظة أريحا، جراء إصابته بحروق نتيجة اشتعال النار في جسمه أثناء وجوده في منطقة البحر الميت ما أدى الى وفاته، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد قامت الشرطة الإسرائيلية بالتحقيق في الحادث وقامت بتسليم جثة المواطن الى ذويه من خلال مكتب الارتباط المدني بتاريخ 2013/1/30 ودفن في نفس اليوم في مقبرة المخيم، كما قامت الشرطة الفلسطينية بفتح تحقيق في الحادث. ترى الهيئة أنه من الضروري التحقيق من قبل الجهات الرسمية وخاصة النيابة العامة في كافة حالات الوفاة في ظروف غامضة، خاصة تلك الحالات التي تتعلق بالنساء.

2. حالات الوفاة في شجارات وخلافات عائلية وعلى خلفية الثأر والقتل العمد:

- بتاريخ 2013/1/9 توفي المواطن **عبد الكريم توفيق عيسى** 36 عاماً من قرية سالم بمحافظة نابلس، جراء إصابته بعدة أعيرة نارية أطلقت عليه من قبل مجهول، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقامت بتوقيف عدد من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

3. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة:

- بتاريخ 2013/1/31 توفي ستة مواطنين، أفراد عائلة واحدة، في حي الشجاعية بغزة (**حازم محمود ضهير** 32 عاماً، وزوجته **سمر نصر ظهير** 30 عاماً، وأبنائهم، **محمود** 6 أعوام، و**نبيل** 5 أعوام، و**فرح** 3 أعوام، و**قمر** 3 شهور) نتيجة اشتعال حريق في منزل العائلة. ووفقاً لإفادة شقيق المتوفى للهيئة أن الحريق نجم عن "شمعة" تم إشعالها من قبل العائلة بعد أن قامت شركة الكهرباء بفصل التيار الكهربائي عن شقة شقيقه بحجة عدم تسديد المستحقات المالية للشركة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وقامت قوات الدفاع المدني بإخماد الحريق، وانتشال الجثث خلال نصف ساعة، وأمرت النيابة العامة بفتح تحقيق لمعرفة أسباب وملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/1/5 توفي **الطفل موسى مشير كوارع** 6 أعوام من مدينة خانينوس، جراء إصابته بشظايا انفجار جسم مشبوه. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الطفل المذكور أصيب خلال عبثه بجسم مشبوه عثر عليه في محيط منزل العائلة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/1/22 توفي المواطن **عرفات عبد الله سدر** 22 عاماً من مدينة الخليل، جراء إصابته بالبلغة نتيجة سقوطه داخل منشار للحجر في المنطقة الصناعية بالمدينة، حيث أصيب بعدة كسور وتم نقله للمستشفى الأهلي، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/26 توفي المواطن **وجدي ضرار الأعرج** 17 عاماً من بلدة بيت فجار بمحافظة بيت لحم، متأثراً بجراحه التي أصيب بها قبل عدة أيام من وفاته، جراء إصابته بجراح بعد سقوطه في منزل ذويه، حيث تم نقله إلى المستشفى الأهلي بمدينة الخليل، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/29 توفي المواطن **إبراهيم محمد صومان** 52 عاماً من مدينة بيت لحم، جراء سقوطه من علٍ في ورشة البناء الخاصة به، حيث تم نقله إلى مستشفى الأهلي بمدينة الخليل حيث فارق الحياة هناك، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقامت النيابة العامة بالتحقيق في الحادث قبل تسليم جثة المواطن لذويه. ترى الهيئة أنه من الضروري ان تقوم الجهات الرسمية بالتشديد في فرض إجراءات السلامة العامة خاصة في أماكن العمل وورشات البناء.

4. حالات الوفاة بسبب الصعق بالكهرباء:

- بتاريخ 2013/1/9 توفي المواطن **بدري صالح أبو إسنيمة 17 عاماً** من مدينة رفح، جراء إصابته بصعقة كهربائية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب أثناء قيامه بأعمال صيانة لشبكة الكهرباء داخل منزل العائلة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.
- بتاريخ 2013/1/17 توفي **الطفل علاء مهند بربخ عاماً واحداً** من مدينة خانينونس، جراء إصابته بصعقة كهربائية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الطفل المذكور أصيب جراء قيامه بلمس أحد الأسلاك الكهربائية المكشوفة داخل منزل العائلة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.
- بتاريخ 2013/1/26 توفي المواطن **حمزة سمير رشوان 20 عاماً** من مدينة غزة، جراء إصابته بصعقة كهربائية، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب أثناء قيامه بغسل إحدى السيارات داخل المحطة التي يعمل بها، وذلك نتيجة ملامسته لأحد الأسلاك الكهربائية المكشوفة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث. ترى الهيئة أنه من الضروري قيام الجهات المختصة وخاصة شركات الكهرباء بالرقابة الصارمة على تمديدات الكهرباء ونشر الوعي بين المواطنين بخطورة الاقتراب أو لمس الأسلاك الكهربائية وكيفية التعامل معها.

4. حالات الوفاة في الأنفاق الواقعة على الحدود بين قطاع غزة ومصر:

- وثقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 4 حالات وفاة في الأنفاق، وكانت تلك الحالات على النحو التالي:
- بتاريخ 2013/1/14 توفي المواطن **علي شوقي غبن 20 عاماً** من مدينة رفح، جراء انهيار تراب عليه داخل أحد الأنفاق التي يعمل فيها، الواقعة على الحدود الفلسطينية - المصرية، ويذكر أن المواطن المذكور كان قد فقد الاتصال معه منذ تاريخ 2013/1/12 إلى أن تم العثور على جثته.
 - بتاريخ 2013/1/16 توفي المواطن **باسم شاهين خضر 41 عاماً** من مدينة رفح، جراء انهيار ترابي عليه داخل أحد الأنفاق التي يعمل بها، الواقعة على الحدود الفلسطينية - المصرية، ويذكر أن المواطن المذكور كان قد فقد الاتصال معه قبل حوالي أسبوع من تاريخ العثور على جثته.
 - بتاريخ 2013/1/27 توفي المواطن **رياض أحمد أبو معمر 33 عاماً** من مدينة رفح، جراء انهيار ترابي عليه داخل أحد الأنفاق التي يعمل بها، الواقعة على الحدود الفلسطينية - المصرية.
 - بتاريخ 2013/1/19 توفي المواطن **إبراهيم عويض أبو مور 19 عاماً** من مدينة رفح، نتيجة انهيار ترابي عليه داخل أحد الأنفاق التي يعمل بها، الواقعة على الحدود الفلسطينية - المصرية. لقد أصدرت الهيئة تقريراً

مفصلاً بعنوان (وفيات الأنفاق حقوق ضائعة) حول الوفاة في الأنفاق خلال العام 2012 يتضمن فيه عدداً من التوصيات للجهات الرسمية في قطاع غزة

5. الحكم بالإعدام: بتاريخ 2013/1/13 أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة بغزة حكماً بالإعدام بحق المواطن (ع. غ) 49 عاماً من مدينة غزة، بعد إدانته بتهمة التخابر مع جهة معادية والتدخل بالقتل وفقاً لأحكام قانون العقوبات الثوري الفلسطيني لسنة 1979 ، يذكر أن هذا الحكم قابلاً للاستئناف. وفي هذا الصدد تؤكد الهيئة على موقفها المناهض لعقوبة الإعدام، إضافة إلى ضرورة وقف عرض المدنيين على القضاء العسكري في قطاع غزة.

6. الإصابة نتيجة سوء وفوضى استخدام السلاح- انفجارات داخلية:

- بتاريخ 2013/1/5 أصيب المواطنون (محمد عمر كوارع 9 أعوام، وأسماء مشير كوارع 13 عاماً، ومرح عماد كوارع 13 عاماً، وإبراهيم حسن كوارع 23 عاماً) بإصابات مختلفة في الجسم، وجميعهم من مدينة خانينوس، نتيجة انفجار جسم مشبوه في محيط منزل العائلة، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الأطفال المذكورين قد أصيبوا جراء قيام طفل بالعبث في جسم مشبوه ما أدى إلى انفجاره وإصابتهم جميعاً، وقد تم نقلهم إلى مستشفى ناصر بالمدينة لتلقي العلاج، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2013/1/17 أصيب المواطن إسماعيل الحرمان 21 عاماً من مدينة رفح، بشظايا عيار ناري. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور قد أصيب خلال قيام أفراد من الشرطة بملاحقة أشخاص يستقلون دراجة نارية، أمام محله، ولدى تمكن الشرطة من توقيف الأشخاص المطلوبين وبعد طلب أحد أفراد الشرطة من المواطن المذكور القيام بإيصال الدراجة النارية إلى مركز الشرطة وبسبب رفضه حدثت مشادة بينه وبين الشرطي الذي قام بصفع المذكور على وجهه ثم بضربه بالمسدس على رأسه وإطلاق النار على الأرض ما أدى إلى إصابة المواطن في ساقه الأيمن، وتم نقله إلى مستشفى أبو يوسف النجار في المدينة لتلقي العلاج، وحسب الشرطة فإن المواطن المذكور حاول الاعتداء على الشرطي وسحب سلاحه، وقد فتحت الشرطة تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/23 أصيب المواطنان من مدينة رفح (وليد أنور أبو العينين 20 عاماً، وجهاد عبد الله أبو زييد 42 عاماً)، بعبارات نارية أطلقها أحد أفراد الشرطة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد أصيب المواطنان أثناء تواجدهما في محل "سوبر ماركت" في حي تل السلطان غرب مدينة رفح حين قام أحد أفراد الشرطة بإطلاق أعيرة نارية تحذيرية خلال ملاحقته لإحدى السيارات المشبوهة ما أدى إلى إصابة المذكورين أحدهما في البطن

والآخر في الساعد الأيسر، وتم نقلهما إلى مستشفى أبو يوسف النجار في المدينة لتلقي العلاج، وقد فتحت الشرطة تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

7. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة:

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 31 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة منها 19 شكوى في الضفة الغربية، 10 شكاوى ضد إدارة المباحث العامة في الشرطة. و3 شكاوى ضد جهاز الأمن الوقائي، و6 شكاوى ضد جهاز المخابرات العامة. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة 12 شكوى سُجّلت 10 منها ضد جهاز الشرطة وشكويان ضد جهاز الأمن الداخلي. وقد تركزت إددعاءات التعذيب حول الشبح واللكم والضرب إلى جانب سوء المعاملة. تلاحظ الهيئة أن هناك ارتفاعاً في عدد شكاوى التعذيب وسوء المعاملة في الضفة الغربية مقارنة مع الشهر الماضي، في حين شهد عدد الشكاوى انخفاضاً طفيفاً في قطاع غزة. لازال جهازا الشرطة في الضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان وفقاً للشكاوى المقدمة للهيئة بالنسبة للتعذيب وسوء المعاملة. ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة: ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية. تلقت الهيئة خلال شهر كانون ثاني في الضفة الغربية 24 شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 63 شكوى يدعي المواطنون من خلالها عدم صحة إجراءات التوقيف، والاعتقال على خلفية سياسية. استمرت عمليات الاعتقال بنفس الوتيرة كما في الشهر الماضي مع زيادة بسيطة في قطاع غزة. ترى الهيئة أنه من الضروري قيام الجهات الرسمية بالالتزام بالقانون وإتباع الإجراءات القانونية السليمة في عمليات الاعتقال والاحتجاز.

ثالثاً: الاعتداء على الحريات العامة والحريات الصحافية والتجمع السلمي والاجتماعات العامة:

بتاريخ 2013/1/22 قام جهاز الأمن الداخلي برفح باستدعاء المواطنين (محمد أبو عرمانه، وكفاح الأخرس، وأشرف أبو عمرة، ومحمد قشطة، وهاني أبو طه، أحمد أبو ختلة، ومحسن فوجو، ورامي أبو الروس، ورأفت بربخ) وجميعهم من مدينة رفح، من أعضاء حركة فتح، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورين قد تم استدعاؤهم للحضور إلى مقر الجهاز برفح، وتم التحقيق معهم حول نشاطاتهم في الحركة، وبعد مرور نحو 5 ساعات تم إخلاء سبيلهم بعد الطلب منهم الحضور مجدداً في مواعيد لاحقة.

- بتاريخ 2013/1/20 وفي ساعات المساء تجمع عدد من مواطني مخيم الأمعري بمحافظة رام الله والبيرة للتضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، وقد امتد التجمع حتى وصل الشارع الرئيس الذي يربط بين مدينتي رام الله والقدس، وفي تلك الأثناء قام عدد من المشاركين بإغلاق الطريق وإشعال إطارات السيارات،

ونتيجة لذلك، حضرت قوة من جهاز الشرطة للعمل على فتح الطريق لتسهيل حركة مرور المواطنين، وفي تلك اللحظة قام عدد من المواطنين برشق أفراد الشرطة بالحجارة، ما أدى إلى إصابة 8 من أفراد الشرطة، وعليه تم استدعاء الأمن الوطني للتدخل من أجل فض الاشتباك، وقد أصيب 13 فرداً من عناصر الأمن الوطني، كما أصيب 3 مواطنين من المخيم، وبعد ذلك تم فض التجمع واحتجاز 25 مواطناً لدى جهاز الاستخبارات العسكري في رام الله. ونتيجة لتلك الأحداث، قامت الهيئة بعدد من الإجراءات تلخصت في الاجتماع مع الجهات المعنية وطلبت بموجب رسالة رسمية الالتقاء مع المحتجزين لدى جهاز الاستخبارات غير أنه تم إطلاق سراحهم قبل السماح للهيئة الالتقاء بهم.

- بتاريخ 2013/1/21 قام جهاز الأمن الداخلي باعتقال الصحفيين: أشرف جمال أبو خصيوان 32 عاماً، من مخيم دير البلح، يعمل في فضائية الكتاب. منير جمعة المنيراوي، 38 عاماً، من مخيم دير البلح، سكرتير نقابة الصحفيين، يعمل في وكالة أسوار برس. جمعة عدنان ابو شومر، 29 عاماً، من مدينة دير البلح، يعمل في إذاعة صوت الحرية ووكالة أسوار برس. مصطفى محمد مقداد، 34 عاماً من مدينة غزة، يعمل في وكالة أسوار برس.

- وبتاريخ 2013/1/23 قام جهاز الأمن الداخلي باعتقال الصحفيين: مجدي عبد العزيز اسليم من مدينة غزة، يعمل في موقع الكرامة الإلكتروني. عمر محمد الدواهيدي 23 عاماً من مدينة غزة، يعمل في وكالة أسوار برس. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن جميع الصحفيين المذكورين قد تم اعتقالهم من منازلهم، بعد أن تم تفتيشها، ومصادرة أجهزة الحاسوب والهواتف النقالة الخاصة بهم، وتم التحقيق معهم حول عملهم الصحفي، وعلاقتهم بحركة فتح، وقد تم إخلاء سبيلهم بتاريخ 2013/1/28.

- بتاريخ 2013/1/21 قام جهاز الأمن الداخلي باستدعاء الصحفي حسن عبد الجواد كرسوع 38 عاماً من مدينة غزة، يعمل في وكالة أسوار برس، للتحقيق معه حول عمله الصحفي، وتم مصادرة جهاز الحاسوب الخاص به وتم إخلاء سبيله وإبلاغه بالحضور مجدداً بتاريخ 2013/1/30 وفي الموعد المحدد تم التحقيق معه حول عمله الصحفي وعلاقته بحركة فتح، وتم إبلاغه بالحضور مجدداً بتاريخ 2013/2/3.

- بتاريخ 2013/1/21 قام جهاز الأمن الداخلي باستدعاء الصحفي عبد الكريم فتحي حجي 22 عاماً من مدينة غزة، يعمل في وكالة أسوار برس، للتحقيق معه حول عمله الصحفي وعلاقته بحركة فتح، وتم تصويره ومصادرة أجهزة " اللاب توب" وتم إخلاء سبيله وإبلاغه بالحضور مجدداً بتاريخ 2013/1/31 وتم التحقيق معه حول ذات الموضوع وتم إخلاء سبيله في نفس اليوم.

- بتاريخ 2013/1/21 قام جهاز الأمن الداخلي باستدعاء الصحفي يوسف محمد حماد، من جباليا، يعمل صحفي حر، تم التحقيق معه حول علاقته بجهات خارجية، وتم إخلاء سبيله بعد حوالي 3 ساعات بعد أن تم إجباره على

التوقيع على تعهد مفاده عدم المشاركة في أي مؤتمرات خارجية أو الاتصال بالقائمين عليها. لوحظ خلال الفترة التي يغطيها التقرير ارتفاع وتيرة الاعتداء على الصحفيين في قطاع غزة من حيث الاستدعاء والاعتقال. ترى الهيئة ان مثل هذه الاجراءات تشكل مساسا بحرية الرأي والصحافة واعتداء على الحريات العامة ومن الضروري وقف مثل هذه الإجراءات.

رابعاً: الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة:

- بتاريخ 2013/1/14 تعرض الدكتور علي صلاح مدير جامعة القدس المفتوحة فرع يطا للاعتداء من قبل مجهولين أثناء عودته لمنزله في مدينة بيت لحم ما أدى الى اصابته بجروح إضافة إلى الحاق الضرر بمركبته الخاصة. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/16 تعرضت مؤسسة عائشة لحماية المرأة والطفل الواقعة في مدينة غزة، للاعتداء بالسرقة، ووفقاً لإفادة المديرية التنفيذية للمؤسسة لباحث الهيئة فأنها تلقت اتصالاً بعد منتصف الليل من قبل حارس المؤسسة أخبرها بقيام أشخاص مجهولين بالاعتداء عليه وتخديره، وبعد إفاقته تبين له أن المقر تعرض للسرقة حيث تم اقتحام المكاتب والعبث بالأوراق وتمت سرقة كاميرا فيديو، كاميرا فوتو وجهاز حاسوب "لاب توب" وادوات أخرى لاستعمال المؤسسة، وقد أبلغت الشرطة التي حضرت إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/29 تعرض مقر فرع مركز الميزان لحقوق الإنسان، الواقع في مخيم جباليا، للاعتداء بالسرقة، ووفقاً لإفادة مدير فرع المركز لباحث الهيئة فأن العاملين في المركز لدى وصولهم صباحاً للعمل، لاحظوا وجود عبث في أرجاء المكتب، وتبين أنه تم سرقة جهازي كمبيوتر وطابعة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2013/1/27 أقدمت مجموعة من الملتزمين على سرقة مبلغ من المال يقدر بمليون شيفل خلال عملية سطو تحت تهديد السلاح على سيارة تابعة لشركة 'يونيبال' في الخليل، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، فإن سائق سيارة اليونيبال كان في طريقه للبنك لإيداع النقود، وأثناء وصوله منطقة رأس الجورة بمدينة الخليل، طاردهته سيارة بداخلها 4 أشخاص ملثمين يحملون أسلحة نارية، حيث قاموا بإطلاق الرصاص على عجلات السيارة وتحطيم زجاجها، وإجبار السائق تحت تهديد السلاح على اعطائهم الحقيبة، وفروا من المكان دون أن يتمكن أحد من إيقافهم، وقد حضرت الشرطة والأجهزة الأمنية إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وما زال التحقيق جارٍ لمعرفة الفاعلين.

خامساً: انتهاك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

إلى جانب ذلك، تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 8 شكاوى حول انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كانت معظمها حول التمييز في تولي الوظائف العامة والحق في العمل ومواعمة الأماكن العامة وغيرها من

الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الواردة في قانون المعوقين والقانون الأساسي الفلسطيني. ترى الهيئة ضرورة التزام الجهات الرسمية بما نص عليه القانون في عمليات التوظيف وخصوصاً النسبة المقررة في القانون وهي 5%، والبدء في عملية موازنة الأماكن العامة للأشخاص ذوي الإعاقة.

سادساً: الفصل من الوظيفة العامة (الفصل التعسفي) وشرط السلامة الأمنية في التعيين:

تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5 شكاوى تتعلق بالفصل أو عدم التعيين في الوظيفة العمومية توزعت على النحو التالي 3 شكاوى تم فيها تجاوز الدور وشكويان فصل لأسباب سياسية وبشكل تعسفي. ترى الهيئة أنه من الضروري العمل على التطبيق الفعلي لقرار الحكومة بإلغاء شرط السلامة الأمنية والعمل على تنفيذ قرار المحكمة وإعادة جميع المفصولين إلى عملهم وفقاً لأحكام القانون والالتزام بمعايير التعيين التي نص عليها القانون وعدم تجاوز الدور في التعيين بدعوى أن الأجهزة الأمنية لم توصي بذلك سابقاً.

سابعاً: انتهاك الحق في التنقل والسفر

ما زال جهاز الأمن الوقائي في الخليل يحتجز بطاقة هوية المواطن رائد حميدان محمود الشرباتي من مدينة الخليل 41 عاماً بعد استدعائه لأسباب سياسية والإفراج عنه بتاريخ 2012\12\18 حيث قاموا بحجز هويته الشخصية وما زالت بطرفهم.

ثامناً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية:

وثقت الهيئة خلال شهر كانون الثاني 11 شكوى حول التأخير في تنفيذ قرارات المحاكم تركزت في محافظة الخليل، وبعد مراسلة الهيئة للجهات المشتكى عليها، تم تنفيذ 10 من تلك القرارات وبقي قرار واحد لم ينفذ وهو على النحو التالي:

بتاريخ 2013/1/27 تلقت الهيئة شكوى من المواطن محمود عوني الطويل من مدينة الخليل أفاد فيها أنه موقوف منذ تاريخ 2013/1/10 لدى جهاز الأمن الوقائي في الخليل، وأنه حصل على قرار بالإفراج عنه بالكفالة من محكمة صلح الخليل، ورغم دفع الكفالة إلا أنه لم يتم الإفراج عنه حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

إضافة الى ذلك لا زال هناك قرارين لم يتم تنفيذهما يتعلقان بالاعتقال السياسي وهما على النحو التالي:

| الرقم | الاسم | مكان التوقيف | تاريخ التوقيف | تاريخ صدور الحكم |
|-------|-------|--------------|---------------|------------------|
|-------|-------|--------------|---------------|------------------|

| | | | | |
|----|-------------------------------|--------------------------------|------------|--|
| 1. | عبد الفتاح عزام محمد الحسن | جهاز الأمن الوقائي رام الله | 2009/5/9 | 2010/3/2 تم عرضه على المحكمة العسكرية بتاريخ 2010/8/14 وتأجل النظر فيها لتاريخ 2010/9/21 وبهذا التاريخ حكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً من قبل المحكمة العسكرية. |
| 2. | أيوب أحمد احمد القواسمي | جهاز الأمن الوقائي/الخليل | 2010/12/30 | حكم عليه من قبل المحكمة العسكرية في الخليل بالسجن لمدة ثمانية شهور علماً بأنه مدني، وقد انتهت مدة الحكم في شهر 2011/8 وما زال لغاية الآن لم يتم الإفراج عنه. وقد أرسلت الهيئة رسالة إلى رئيس جهاز الأمن الوقائي تطالبه بالإفراج عنه غير أن الجهاز لم يقم بذلك حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. |

كذلك لا زال هناك عدد من القرارات التي لم تنفذ في الضفة الغربية منذ فترات طويلة. إلى جانب ذلك صدر خلال الشهور السابقة عدد من القرارات ذات الشأن الإداري، ورغم صدورها لم تقم السلطة التنفيذية بتنفيذها وهذه القرارات هي:

1. بتاريخ 2009/6/24 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام في بلدة يطا بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسيب قرار وزارة الداخلية ومخالفته للمادة 37 من قانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.

2. بتاريخ 2009/4/22 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية، يفيد بإعادة قيود المواطن نور الدين صالح حماد الذي تم ترقيته قيوده وإنهاء خدماته من جهاز الشرطة بتاريخ 2007/11/1، وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم تنفيذ القرار المشار إليه.
3. بتاريخ 2009/7/8 صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار وزارة الداخلية القاضي بتعيين لجنة تحضيرية مؤقتة لإدارة جمعية بيت أمر لرعاية الأيتام في بلدة بيت أمر بدلاً من الهيئة الإدارية السابقة والمنتخبة وذلك لعدم تسبب قرار وزير الداخلية ومخالفته لقانون الجمعيات الخيرية لسنة 2001، حيث لم ينفذ القرار حتى الآن.
4. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عماد رضوان عبد العزيز رماحة، وقيمتها 29183 شيكل حيث كان يعمل طباط في الارتباط العسكري، وقد انتهى شهر كانون ثاني 2012 دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.
5. بتاريخ 2010/12/28 صدر قرار من محكمة بداية رام الله يقضي بدفع مستحقات مالية للمواطن عبد الرؤوف عمر سوالي، وقيمتها 30120 شيكل حيث كان يعمل مستخدم مدني لدى الأمن الوطني، وقد انتهى شهر كانون ثاني 2012 دون أن يتم تنفيذ ذلك القرار.
6. بتاريخ 2011/9/26 حصل المواطن محمد عبد القادر إبراهيم كراجه والذي يعمل في جهاز الأمن الوطني على قرار من محكمة العدل العليا يقضي باحتساب المدة من 2008/4/1 ولغاية 2010/7/15 ضمن مدة خدمته المقبولة للتقاعد، وأنه يستحق على تلك المدة مستحقات مالية ورتبة وترقيات. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.
7. بتاريخ 2011/11/30 صدر قرار عن محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بإلغاء قرار المجلس البلدي في بلدة أذنا القاضي بفصل المواطن عيسى محمد إسماعيل عوض من عمله كسكرتير للبلدية لان "القرار تم دون مصادقة وزير الحكم المحلي. وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ القرار المذكور.
8. بتاريخ 2012/6/12 صدر قرار عن محكمة العدل العليا لصالح المواطن حسام الدين محمود العواودة والذي يعمل في جهاز الأمن الوقائي يقضي بإلغاء قرار إحالته الى التقاعد وإعادته الى عمله، غير أن القرار لم ينفذ لغاية الآن.
9. بتاريخ 2012/10/7 صدر قرار عن المحكمة العليا بغزة لصالح المواطن محمد يوسف وادي 32 عاماً الموقوف في سجن غزة على ذمة هيئة الحدود التابعة لوزارة الداخلية والأمن الوطني يقضي بالإفراج عنه إلا أن القرار لم ينفذ حتى الآن.

لوحظ خلال هذا الشهر كما في الأشهر السابقة استمرار ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم أو الالتفاف عليها أو المماطلة في تنفيذها وتركز ذلك في الضفة الغربية وإن كان بوتيرة أقل من السابق. يعتبر عدم تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية مهما كانت درجتها، مخالفة صريحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وتحديداً المادة 106 منه، فقد نصت تلك المادة على أنه "الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة". كذلك ترى الهيئة ضرورة قيام الجهات المختصة وعلى رأسها النيابة العامة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ تلك القرارات سواء المتعلقة بالجوانب السياسية أو الإدارية.

انتهى